

خارج الفقہ

۱۸

۲۷-۱-۹۳ کتاب القصاص

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

لو جنى عليه فصيره في حكم المذبوح

- مسألة ٤٠ لو جنى عليه فصيره في حكم المذبوح بحيث لا يبقى له حياة مستقرة فذبحه آخر فالقود على الأول*، وهو القاتل عمدا**، و على الثانى دية الجناية على الميت***،
- و لو جنى عليه و كانت حياته مستقرة فذبحه آخر فالقود على الثانى، و على الأول حكم الجرح قصاصا أو أرشا، سواء كان الجرح مما لا يقتل مثله أو يقتل غالبا.
- * هذا خلاف الإحتياط و الأحوط ثبوت دية النفس لإضراره بالأعضاء الرئيسة.
- ** فى صدقه عليه نظر.
- *** بل دية النفس الكاملة على الأحوط و لا يبعد ثبوت القود لأحدهما.

لو جرحه اثنان فاندمل جراحة أحدهما و سرت الأخرى

- مسألة ٤١ لو جرحه اثنان فاندمل جراحة أحدهما و سرت الأخرى فمات فعلى من اندملت جراحته دية الجراحة أو قصاصها، و على الثانى القود فهل يقتل بعد رد دية الجرح المندمل أم يقتل بلا رد؟ فيه إشكال و إن كان الأقرب عدم الرد.

لو جرحه اثنان فاندمل جراحة أحدهما و سرت الأخرى

- الخامسة لو قطع واحد يده و آخر رجله فاندملت إحداهما ثم هلك فمن اندمل جرحه فهو جارح و الآخر قاتل يقتل بعد رده دية الجرح المندمل.

لو جرحه اثنان فاندمل جراحة أحدهما و سرت الأخرى

- ٧٠٠١. الرابع:
- لو قطع واحد يده و آخر رجله، فاندمل أحدهما و سرى الآخر، فمن اندمل قطعه فهو جارح، و الآخر قاتل يقتصّ منه، بعد ردّ دية الجرح المندمل.

لو جرحه اثنان فاندمل جراحة أحدهما و سرت الأخرى

- و لو جرحه اثنان فاندمل أحدهما فالقاتل الآخر يردّ عليه دية المندمل و يقتل،

لو جرحه اثنان فاندمل جراحة أحدهما و سرت الأخرى

• و لو قطع واحد يده و آخر رجله، فاندملت إحداهما و هلك
 • بالأخرى، فمن اندمل جرحه فهو جارح عليه ضمان ما فعل، و الآخر
 قاتل عليه القصاص في النفس أو الدية، لكن يقتل بعد ردّ دية الجرح
 المندمل على إشكال.

لو جرحه اثنان فاندمل جراحة أحدهما و سرت الأخرى

- (١) أقول: منشأ الاشكال (من) انه لا يؤخذ الكامل بالناقص و قد أخذ دية العضو البائن الذي لم يسر جرحه فيرد نصف الدية (و من) ان الدية للنفس وحدها و الّا يلزم انه إذا قتل مقطوع اليدين و الرجلين و الأذنين انه لا يكون لولى الدم قتله حتى يردّ ديات متعددة.

لو جرحه اثنان فاندمل جراحة أحدهما و سرت الأخرى

- قوله: «لو قطع واحد يده. إلخ».
- (١) أما ثبوت الجرح المندمل على جارحه دية أو قصاصا، و القتل على من لم يندمل قطعه، فواضح. و أما إنه يردّ عليه دية العضو المندمل، فلأن الجاني كامل، و المقتول ناقص و قد أخذ دية العضو البائن الذي لم يسر جرحه، أو ما هو في معنى الدية، فيردّ نصف الدية.
- و في القواعد «٢» استشكل الحكم بالردّ، ممّا ذكر، و من أن الدية للنفس وحدها، و من ثمّ يقتل الكامل إذا قتل مقطوع اليدين و الرجلين و الأذنين و نحو ذلك من غير ردّ، نظرا إلى مكافاة النفس للنفس من غير التفات إلى الأعضاء.

لو جرحه اثنان فاندمل جراحة أحدهما و سرت الأخرى

- الصورة الخامسة: لو قطع واحد يده مثلا و آخر رجله فاندملت إحداهما ثم هلك بسراية الأخرى فمن اندمل جرحه فهو جارح، و الآخر قاتل يقتل و لكن بعد رد دية الجرح المندمل لأن الفرض كمال الجاني و نقص المقتول الذي أخذ أو استحق عوض العضو البائن الذي لم يبرأ جرحه قصاصا أو دية فيرد عليه حينئذ نصف الدية،

لو جرحه اثنان فاندمل جراحة أحدهما و سرت الأخرى

- و نحوه فى القواعد و لكن قال: «على إشكال» و لعل منشأه أن الدية للنفس وحدها و إلا سقط القصاص عمن قتل مقطوع اليدين أو الرجلين،
- قلت: قد يفرق بين ذلك و بين المقام بأن الجرحين كانا مضمونين عليهما على وجه لو سرىا و قتل أحدهما استحق نصف الدية من الآخر بخلاف المقطوع سابقا،
- اللهم إلا أن يقال: إنه بعد الاندمال صار كالجرح السابق، و الاستحقاق مع السراية لا يقتضى ثبوته مع عدمها، ضرورة وضوح الفرق بينهما، و الله العالم.